## مقدمة بقلم

## العالم المحقق المغفور له

## أحمد تيمور باشا

## بسم الله الرحمن الرحيم

**الفصل الأول:** في ترتيب الكتاب.

**الفصل الثاني:** في مصادره مرتبة على حروف المعجم (يوصف فيها كل كتاب وترتيبه)[1].

---

(١) عثرنا في كتاب ضبط الأسماء والنسب بخط مؤلفه على البيان التالي:
بيان الكتب التي أخذنا ما فيها في كتاب ضبط الأعلام ولم نذكر ما فيها في هذا الدفتر -أي دفتر ضبط الأسماء- لأن تراجمها مرتبة على الحروف يسهل الاهتداء إليها أو بها فهارس لما ضبط فيها.
العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للفاسي، الجزء الأول والرابع مرتب على الحروف رقم ٨٤٩ تاريخ.
تحفة الأبيه في ذكر من نسب إلى غير أبيه للفيروزآبادي رقم ١٣٩ مجاميع ص٢٣٦ من المجموعة، ونسخة أخرى مع ديوان أبي طالب رقم ٣٥٧ شعر مرتب على الحروف.
رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني رقم ١٣١٦ تاريخ مرتب على الحروف.
قضاة مصر لعلي بن عبد القادر الطوخي رقم ١٣١١ تاريخ بأوله فهرس لضبط الأسماء.
تذكرة الطالب النبيه بمن نسب إلى أمه دون أبيه لأحمد بن خليل اللبودي الدمشقي رقم ١٤٠٧ تاريخ مرتب على الحروف وبأوله فهرس أيضًا.

**الفصل الثالث**: فيما جرى عليه النسابون في سياق الأسماء في النسب من ذكر الرجل ثم أبيه ثم جده إلخ. وقد ينسبون للجد أو أحد الجدود إذا كان مشهورًا. وأذكر قول المؤرخين ابن عثمان عن كل سلطان عثماني والمنسوبون إلى أمهاتهم وانظر مصطلحاتهم في ذلك في المشجر الكشاف رقم ١٢٠٦[1] تاريخ في أواخره. وأما ذكر النسبة وترتيبها فسيأتي في فصلها -أو الأولى ذكره هنا، ويتُكلم هناك عنها من جهة اللغة- وانظر ذلك في ص١٦ من تهذيب الأسماء للنووي طبع أوربة.

**الفصل الرابع**: في كتابة (ابن) بغير ألف وكتابته بها في أول السطر، وانظر كتابًا في النحو للجرجاني في المجموعة رقم ١٩٩ مجاميع، فإنه يقول بكتابته بغيرها أول السطر، أو يكون هذا النص في غيره. وأذكر الألف التي تثبت إذا ذكرت الأم بعد الأب.

**الفصل الخامس**: فيما اعتمده الأئمة في الضبط بالحروف كالمعجمة والمهملة والمثناة إلخ وأذكر ذكر بعضهم الهاء عن التاء المعقودة واصطلاح العلماء في الحركات وألقابها وتساهل الكوفيين فيها واللغويين بذكرهم الرفع بدل الضم إلخ، وأذكر ما اعتمدناه نحن في ذلك، وأذكر كتابة بعضهم إسحق وهرون والقسم إلخ هكذا. وأذكر قول بعضهم الزاي المعجمة وأن ابن خلكان يقول ذلك لأنه يرسمها الزاء. وتعرض لواو عمرو. وتكلم على عدم نقطهم وشكلهم في المراسلات إلخ. واستطرد لذكر الثلاثاء وكتابته الثلثاء وثلثمائة في ثلاثمائة، والواو في مثل رؤوس ومرجؤون.

---

(١) كل الأرقام الواردة في هذا الكتاب هي أرقام رصيد الخزانة التيمورية.

الفصل السادس: في العَلَم وأنه منقول ومرتجل.

الفصل السابع: في الأعلام المركبة تركيبًا مزجيًّا.

الفصل الثامن: في الأعلام المحكية.

الفصل التاسع: في الأعلام الأعجمية وحكم تعريبها.

الفصل العاشر: في الأعلام المختومة بويَهْ.

الفصل الحادي عشر: في لطائف فيما انفرد بضبطٍ في الأعلام.

الفصل الثاني عشر: في التسمية بمحبوب الأسماء ومكروهها وسببه، وانظر ص١٤ من تهذيب الأسماء للنووي طبع أوربة.

الفصل الثالث عشر: في لطائف فيما قلَّ التسمي به في بعض الأزمان أو كثر كمحمد في الجاهلية وموسى لم يتسم به وأيوب لم يذكره أهل اللغة.

الفصل الرابع عشر: فيما تكرر من الاسم الواحد عدة مرات في النسب الواحد وأذكر استطرادًا من هذا.. إلخ.

الفصل الخامس عشر: فيما غيروه في الأسماء اضطرارًا في الشعر.

الفصل السادس عشر: في أسماء مشتركة بين النساء والرجال كهند وأسماء وخالد وجعفر.

الفصل السابع عشر: في اللقب.

**الفصل الثامن عشر**: في الألقاب المضافة للدين أو الدولة.

**الفصل التاسع عشر**: في ألقاب تكريم انفرد بها أناس كشيخ الإسلام والقاضي وأستطرد لذكر أشياء من هذا القبيل وإن لم تكن منه. وقاضي النيل لابن أبي الرداد، وانظر كراس ضبط الأسماء في حرف الراء.

**الفصل العشرون**: في الكنى وأذكر الغالب على محمد أبو عبد الله عند المغاربة. وإذا استطردت إلى ذكر كنى الحيوان راجع كراس خلق الحيوان ففيه ذلك.

**الفصل الحادي والعشرون**: في النسبة وأذكر بعض الشاذ منها. أما ترتيب النسب الخاصة بعد العامة كالهاشمي بعد القرشي فقد مضى ذكره في الفصل الثالث أو الأحسن ذكره هنا ويشار إليه هناك.

openkandl.com

## ترتيب الكتاب

لما كان قصدنا التسهيل على المطالع في الكشف عما أراده وتقريبه إليه راعينا في ترتيب الكتاب الأمور الآتية:

**الأول**: أننا رتبناه على حروف المعجم على ترتيبها المعروف في المشرق، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث وما بعدهما في الكلمة. وعددنا الحرف المشدد حرفين كما في غزال بالتخفيف، وغزّال بالتشديد: فإننا نذكر الأول في الغين مع الزاي والألف، والثاني في الغين مع الزاي والزاي. فإن كان واردًا بالضبطين ذكرناه في المخفف وتكلمنا عليه، ثم نعيد ذكره في المشدد ونحيل على موضع الكلام عليه بأن نقول: (انظره في كذا)، وإذا اشتركت أسماءٌ في الحروف واختلفت في ضبط الأول فإني أذكر المفتوح والمكسور ثم المضموم.

**الثاني**: أننا لا نعد في الحروف ألفاظ الأب والابن والأخ والأخت والأم والبنت والجد والعم والخال وذو وذات وأداة التعريف، فنذكر الاسم المضاف إلى أحدها كما لو كان عاريًا منها، مثال ذلك: أبو نواس فإننا نذكره في النون، وابن السمعاني في السين، وذو الرمة في الراء، وهلم جرًّا.

**الثالث**: لما كان التحريف شائعًا في الأعلام وورد كثيرًا منها على غير وجهه في الكتب صار من المتعذر على الناظر في كتابنا الاهتداء إلى طلبته لعدم وقوفه على صحة اللفظ، رأينا أن نذكر في الغالب الاسم في حرفه على ما اشتهر به من التحريف ثم نحيل على موضع الصواب فيه، هذا فيما وقفنا عليه من ذلك،

وإلا فلا سبيل إلى الإحاطة بهذا النوع. على أننا إنما نكرر ما اشتهر تحريفه أو وقع في كتاب مشهور ولا نلتزم ذلك أيضًا.

الرابع: أننا لا نراعي الترتيب في الزمن عند ذكر شخصين فأكثر اتفقوا في الاسم الذي ننص على ضبطه أو في اللقب أو الكنية أو النسبة كما في لفظ (العسكري) فإننا نذكر من اشتهروا به من غير مراعاة هذا الترتيب. والسبب في ذلك أننا كنا قديمًا من عثرنا عليه بهذه النسبة، ثم صرنا نُلحق به كل من عثرنا عليه بعد ذلك، وقد يكونون متقدمين عليه في الزمن، ولم نجد فائدة في تغيير الوضع بالتقديم والتأخير، إذ الكتاب ليس بكتاب طبقاتٍ وإنما المقصود منه الضبط.

كما أننا لا نستوفي كل من عرف بنسبة أو لقب أو اسم أو غيرها لأنه لا سبيل إلى الإحاطة بذلك بل نقتصر على المشهورين فقط الذين وقفنا على نص في ضبطهم. ولا نذكر كل من نسب إلى بلد أو حرفة ولم يشتهر بهذه النسبة وإن كان في نفسه مشهورًا كابن نباتة فإنه مصري ولكن لم يشتهر بهذه النسبة ولم تغلب عليه، فإذا أفردت وقيل: قال المصري لا ينصرف إليه بخلاف مثل الصفدي والحلي.

الخامس: أننا نكتفي في نَسَبِ الشخص بذكر أبيه وجده غالبًا إلا إذا كان ذلك غير كاف للتعريف به أو كان في الأسماء ما يحتاج إلى ضبط ووقفنا على نص فيه فإننا في هاتين الحالتين نسوق من نسبه بمقدار ما تدعو الحاجة إليه، ونكتفي في هذه الأسماء بضبطها بالقلم فقط في سياق هذا النسب ونذكرها في حروفها بالنص على ضبطها ونقول: هو والد فلان المذكور في حرف كذا أو أحد جدوده أو نحو ذلك، ونقتصر في هذه الأسماء على اسم الذاكر للضبط باختصار اكتفاء

بما ذكرناه من التفصيل في الاسم الذي أحلنا عليه وليُعلم أنه ذكر ضبطه في كلامه على ترجمة المحال عليه. وأما إذا وجدنا النص لآخر ذكرنا اسمه فيه واسم كتابه.

السادس: أننا قد نذكر أسماء لم نقف في ضبطها إلا على تعيين الحروف دون النص على الحركات فأثبتناها رجاء أن نظفر بضبط حركاتها بعد ذلك فنلحقه بها، ولا يخفى أن في تعيين الحروف فوائد لا تُقدر في الأمان من التصحيف فيها. وقد نذكر رأينا في حركاتها إن ظهر لنا فيها شيء، ولكننا نجعل المطالع في حلٍّ من الأخذ به أو تركه.

السابع: أننا نعزو كل قولٍ لقائله ونذكر كتابه الذي نقلناه عنه، وقصدت بذلك التسهيل على من يروم الرجوع إلى أصل النقل للتثبت منه، وإذا ذكرنا اسم الشخص ونسبه وميلاده أو وفاته ثم أعقبناه بقولنا: (قال فلان في الكتاب الفلاني كذا في ضبطه) فاعلم أن ما نقدمه من النسب والميلاد والوفاة وغيرها منقول عن هذا الكتاب وإلا أعقبناه بقولنا: كما في كتاب كذا إن كان ما تقدم عنه والضبط عن غيره، إلا في ابن خلكان فإننا لم نلتزم في الغالب ذكر كتابه وفيات الأعيان لشهرته بل نقتصر على قولنا: (قال ابن خلكان).

الثامن: أننا إن أردنا نقل عبارة بنصها نضببها بهلالين صغيرين في أولها وبآخرين في آخرها، وقد نقول بعد ذلك: انتهى أو لا نقول لندل على أن ما بين العلامتين كلام من نقلنا عنه بلفظه، وإذا لم نفعل ذلك فاعلم أن العبارة منقولةٌ في الغالب بالمعنى، وإذا أردنا تحقيق شيء ظهر لنا صدَّرنا كلامنا بلفظ (قلت) مضببًا بهلالين كبيرين كما ترى.

التاسع: أننا كنا نود ذكر عدد الجزء ورقم الصفحة من كل كتاب ننقل منه زيادةً في التسهيل على من يروم الرجوع إليه، لولا أن النسخ المخطوطة ليست على نمطٍ واحد كما لا يخفى، والمطبوعات قد تتعدد طبعاتها، فنهجنا لذلك نهجًا آخر تعم به الفائدة، وإن لم يبلغ في التسهيل مبلغ ذكر الأجزاء والصفحات، وذلك أننا نذكر الطبعة أو الباب أو الفصل ونحوها، مع نصنا في الغالب على موضع هذا النقل، إن كان في الأول أو الوسط أو الآخر، هذا في الكتب المرتبة هذا الترتيب، وأما في الكتب المرتبة على حروف المعجم، فلا نلتزم فيها بشيء من ذلك، اكتفاء بذكر اسم المترجم، واسم أبيه وبقية نسبه لسهولة الرجوع إليه في حرفه من ذلك الكتاب. وأما الكتب اللغوية، فإننا غالبًا نذكر المادة التي نقلنا عنها، ونلتزم ذلك حتمًا في اللفظ المذكور في غير مادته. فإذا تكرر النقل عن الكتاب في الترجمة الواحدة فإننا لا نكرر هذا الالتزام، بل نكتفي بذكره في أول الكلام فقط. وأما الكتب غير المرتبة وما أشبهها من التذاكر والكنانيش والمجاميع، فقد اكتفينا عند النقل عنها بمجرد العزو إليها، وعذرنا فيه واضح غير أننا لم نأل جهدًا في تقريب ما فيها على المطالع، ولم نترك وسيلة في ذلك إلا توسلنا بها.

العاشر: إذا ذكرنا تاريخًا أو قرنًا بالإطلاق فنريد الهجري، وإذا أردنا الميلادي ألحقنا بعده (م).

يقول الواقف على طبع هذا الكتاب، الفقير إلى الله تعالى أحمد لطفي بن السيد: هذا ما انتهى إلينا من مقدمة العلَّامة أحمد تيمور باشا لكتابه «ضبط الأعلام» ومنه يُعرف أنه -طيب الله ثراه- وضع (تصميم) مقدمة ضخمة فرَّغ موداها،

وميز أقسامها، كما يشير إلى ذلك في تضاعيف الكتاب نفسه. كما يُعلَم أيضًا أن المؤلف رحمه الله لم يستوفِ هذا الكتاب تأليفًا وإعدادًا، لأنه تركه جُزازات (فيش) غير مرتبة من جهة، ولأنه كما يُفهم من سياق المقدمة وتعداد رءوس مواضيعها، قد أُعِد ليكون كتابًا كبير الحجم، ضخم الجرم، من جهة ثانية.

وأقرب إلى الصواب أن المرحوم تيمور باشا، قد عدل عن الإفاضة في مقدمة ضبط الأعلام إلى التوسع في مقدمة كتابه «ضبط الأسماء والنسب» لتشابه موضوعيهما، فترك المقدمتين كلتيهما في حاجة إلى إعمال القلم، وكد الذهن، وتسريح الخاطر.

رحم الله المؤلف رحمة واسعة، وجزاه عن العلم وأهله الجزاء الأوفى.

**القاهرة في ربيع الأول ١٣٦٦هـ/ يناير سنة ١٩٤٧م**

**أحمد لطفي السيد**

**المحرر في القسم الأدبي بدار الكتب المصرية**

obeikandl.com